

بِقَرَار

السيد رئيس المجلس الجهوي لجهة كلميم-السمارة

حول الجهوية الموسعة بمناسبة اجتماع

اللجنة الملكية الإستشارية للجهوية

(الثلاثاء 23 مارس 2010)



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

- السيد رئيس اللجنة الإستشارية الجهوية المحترم

- السادة أعضاء اللجنة المحترمين.

- السادة رؤساء المجالس الجهوية المحترمون

- أيها الحضور الكريم.

أتشرف غاية الشرف أن أحظى بمشارككم، باسم مجلس جهة كلميم-السمارة، في هذا اللقاء الهام الذي يندرج في إطار المشاورات المكثفة التي تعقدها اللجنة الإستشارية الجهوية في إطار المشروع الضخم و التاريخي تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابه المؤرخ في 3 مارس 2010 بمناسبة تنصيبكم السيد الرئيس ، على رأس اللجنة الإستشارية الجهوية، وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتقدم إلى كافة السادة أعضاء هذه اللجنة المباركة بتهانئي الخالصة على الثقة الغالية التي وضعها فيكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله راجيا من الله العلي القدير أن يوفقكم في مهامكم ويعينكم على تحمل هذه المسؤولية التي نستشعر جميعا ثقلها، إلا أن الثقة المولوية السامية، وكذا حنكتكم وتجربتكم الفذة لتمكنكم لا محالة من تجاوز كل الصعاب وذلك بتعاون وتظافر جهود كافة الفعاليات الوطنية .

كما لا يسعني أيضا إلا أن أشكر لكم هذه المبادرة الطيبة التي أردتم بها إشراكنا في المشاورات الخاصة بهذا المشروع الوطني الهام حيث تلقيت رسالتكم ببالغ الإهتمام وعقدنا بصددها على صعيد جهتنا اجتماعا خاصا لمكتب الجهة يوم الخميس 18 مارس 2010 وذلك قصد توحيد الرؤى وإغناء النقاش حول النقط الواردة برسالتكم، بالإضافة إلى تعيين لجنة موسعة ممثلة من

منتخبين جهويين منتمين إلى مختلف الأقاليم الخمسة المكونة للجهة عهد إليها مكتب الجهة خلال إجتماعه المذكور أنفا مناقشة آراء المكتب وإغنائها وتقديم المقترحات التي يرونها مناسبة ، ليكون بذلك التقرير الذي نقدمه بين أيديكم اليوم تقريرا مفصلا ومركزا يعبر عن وجهة نظر كافة فعاليات الجهة وساكنتها.

ويشمل هذا التقرير الإجابة عن كل النقط الواردة برسالتكم الهامة حسب ترتيبها وهي على الشكل التالي:

السلطات و الإختصاصات و الصلاحيات التي يمكن تحويلها للجهات:

إن مشروع الجهوية، إصلاح هيكلي عميق يقتضي جهدا جماعيا لبلورته وإنضاجه، بغية تحقيق طموحنا الكبير من هذا الورش الواعد و المتمثل أساسا في ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولبلوغ هذه الأهداف، نرى أنه من الضروري أن يقوم هذا الإصلاح على مرتكزات الوحدة والتوازن، والتضامن. فأما الوحدة، فتشمل وحدة الدولة والوطن والتراب، التي لا يمكن لأي جهوية أن تتم إلا في نطاقها. وأما التوازن، فينبغي أن يقوم على تحديد الاختصاصات الحصرية المنوطة بالدولة مع تمكين المؤسسات الجهوية من الصلاحيات الضرورية للنهوض بمهامها التنموية، في مراعاة لمستلزمات العقلنة والانسجام والتكامل. ويظل التضامن الوطني حجر الزاوية في الجهوية المتقدمة، إذ أن تحويل الاختصاصات للجهة يقترن بتوفير موارد مالية عامة وذاتية.

ولا بد من توزيع الصلاحيات بشكل عمودي، أي التعهد بمنح الهيئات الدنيا وظائف تشريعية وتنفيذية ومالية، بعد التمييز الحكيم بين المهام الوطنية والجهوية حيث يعتبر في هذا الصدد تحويل الصلاحيات التي تهم ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كتنشيط الاقتصاد الجهوي في كافة القطاعات كالزراعة و الصيد البحري و السياحة و الصناعة التقليدية و التشغيل و التعليم و التكوين المهني و البحث العلمي و الصحة و النقل و الطاقة والمعادن

والمحافظة على البيئة أمرا حكيما مع ما يستلزم ذلك من تحويل الإعتمادات اللازمة لإنجاز البرامج المتعلقة بهذه القطاعات لفائدة الجهات مباشرة من الميزانية العامة للدولة كغلاف مالي إجمالي كبير وترك الصلاحية لكل جهة لتوزيعه على هذه القطاعات حسب حاجياتها وما يلائم خصوصياتها المحلية.

ولقد سبق للمغرب أن خطى خطوات مهمة في هذا الباب خاصة لما قام بتفويض العديد من الإختصاصات للجهات سنة 2002 من طرف العديد من القطاعات الحكومية بمناسبة إحداث المراكز الجهوية للإستثمار بالجهات همت مجموعة من الصلاحيات اللازمة لتفعيل وتحفيز الإستثمارات بالجهة كإبرام عقود البيع والكرء المتعلقة بعقارات من ملك الدولة الخاص، و قرارات الترخيص بإحتلال الملك العمومي و الملك الغابوي و الترخيص بفتح مؤسسات سياحية واستغلالها وتصنيفها ومراقبتها وتسليم مختلف الرخص الخاصة الضرورية لإستغلال هذه المؤسسات و الترخيص بإقامة أنشطة صناعية وزراعية مصنعة ومعدنية واستغلالها، علما أن باقي الإختصاصات الخاصة بالإستثمارات الكبرى (المصادقة على مشاريع تفوق 10 ملايين درهم من طرف الوزير الأول) و التي يجب أن يتم تفويضها كذلك إلى الجهات.

وعلى غرار ذلك نلتزم أن يتقرر ضمن مشروع الجهوية الموسعة تفويض الإختصاصات التي لازالت تحتفظ بها الإدارات المركزية إلى الجهات بغية تسهيل إنجاز البرامج و المشاريع الإستراتيجية وتحقيق التنمية الجهوية كبناء السدود الكبرى والمتوسطة و الطرق والمستشفيات والجامعات... إلخ.

بالإضافة إلى دعم الجهة من خلال تمكينها من لعب دور المنسق الأساسي في العمليات التنموية بمختلف المجالات المحلية لا بد من التفكير من تحويل الصلاحية للجهات للمصادقة على ميزانيات كافة الجماعات المحلية التابعة لها على المستوى الجهوي وليس الإقتصار فقط على ميزانيات الجماعات القروية كما هو الشأن في التسيير الحالي.

الموارد البشرية:

إن الجهوية الموسعة تصبو في نهاية المطاف إلى تنمية وتطوير العنصر البشري وتلبية حاجياته المختلفة ، و ضرورة حضور الجانب التربوي والتعليمي بقوة في أي مساعي لتطوير النظام الجهوي باعتباره يهم بالدرجة الأولى العنصر البشري القادر على تطبيق سياسة الجهوية وتمكين الجهة من موارد بشرية ومالية لتنفيذ اختصاصات مجلس الجهة، وعودة الكفاءات من المركز إلى الجهات لتدبير الشأن العام المحلي. و إتاحة استعمال أفضل للموارد البشرية والطبيعية. ولا بد من تمكين الإدارة الجهوية من قوانين تنظيمية لتوظيف الأطر العليا بكيفية رسمية لا بكيفية تعاقدية.

ولا بد كذلك من تمكين الجهات من هيكلية مفصلة للمصالح التي تتوفر عليها الإدارة مع تبيان الإختصاصات و الأعمال التي ستتكلف بها كل مصلحة على غرار ما هو معمول به على مستوى الوزارات أو الجماعات الحضرية و القروية والعمالات.

وقد أثبتت التجربة الحالية للجهوية أن العديد من المصالح الإقليمية وحتى الجهوية غالبا ما لا تتوفر على الأطر الكفأة والكافية لمزاولة مهامها واختصاصاتها، بالإضافة إلى ضرورة تفويض الإختصاصات اللازمة لمختلف المصالح الوزارية قصد اتخاذ القرارات اللازمة لإنجاز المشاريع والبرامج التنموية المسطرة و إعطائها حق التخطيط والبرمجة والتنفيذ. ولا بد كذلك من تعميم رفع مستوى التمثيليات الوزارية ببعض الجهات إلى مستوى جهوي حتى تستطيع تغطية كافة الأقاليم التابعة للجهة و معالجة الإختلالات الحالية التي تهم نفوذ تراب المندوبيات الجهوية لجعلها تتلاءم و النفوذ الترابي للجهة.

الموارد المالية:

وفي هذا الباب أيضا لا يمكن الحديث عن الموارد المالية للجهوية الموسعة دون رصد إختلالات المالية الجهوية الحالية. فقد تميزت المالية الحالية للجهات باختصارها على نوعين من الموارد، فإلى جانب الموارد القارة و التي يمكن

تلخيصها في ثلاث أصناف، حصة الجماعات المحلية وضرائب الدولة المختلفة، والرسوم المضافة إلى الرسوم المطروحة لصالح الجماعات المحلية الأخرى إلى جانب الموارد الإستثنائية التي شرعها القانون لتعويض النقص الحاصل في الموارد القارة، وتتمثل هذه الموارد في القروض و الهبات وإعانات الدولة من خلال صندوق الموازنة بين الجهات.

ومن بين أهم العراقيل التي واجهت الجهات في الفترة الحالية هي ضعف الترسانة القانونية لإستخلاص العديد من الرسوم، ذلك أن العديد من هذه الرسوم لم يتم إصدار المراسيم المتعلقة بتحصيلها إلا بعد عدة سنوات من صدور القانون المنظم للجهات كالرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ والرسم على استغلال المعادن، بالإضافة إلى أن العديد من الجهات بحكم موقعها الجغرافي ومجالها الترابي لا تتوفر على الوعاء الضريبي اللازم لبعض هذه الرسوم كالجهات التي لا تتوفر على موانئ وتلك التي لا تتوفر على المناجم، ناهيك عن تلك التي لا تتوفر سوى على مراكز حضرية متوسطة غالبا ما كانت موارد الرسوم فيها على النظافة جد ضئيلة

كما ينبغي أيضا إعطاء التفويض للجهات قصد توزيع الإعتمادات المرصودة لها من ميزانية الدولة على القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية حسب حاجياتها وخصوصياتها المتميزة مع ما يواكب ذلك من تفويض الإختصاصات اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية المقررة من طرف كل جهة على حدة.

وفيما يخص الموارد الذاتية للجهات، وعلى ضوء الإختلالات التي تم رصدها خلال التجربة الحالية لابد من التفكير في دعم الجهات في هذا الصدد :

1- فبالنسبة للجهات التي تتوفر على الموانئ فينبغي تطبيق الرسوم لفائدة الجهة على كميات الأسماك المفرغة بالميناء وكذا على جميع الأنشطة المزاولة بالميناء وليس الإقتصار فقط على تطبيق الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ.

2- وبالنسبة للرسم المفروض على استخراج المعادن نطالب بالرفع من نسبة هذا الرسم وعدم الإقتصار على تطبيق 3 دراهم على كل طن من المعادن المستخرجة.

3- كما ينبغي كذلك توزيع حصص عائدات الضرائب التي تستخلصها الدولة (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الشركات و الضريبة العامة على الدخل ...) لفائدة الجهات حسب الخصاص في الموارد المالية و المؤشرات التنموية إلى جانب المعايير المعتمدة حاليا كالإعتماد على عدد السكان .

4- تحويل عائدات الرسوم لفائدة ميزانية الجهة و المفروضة على كافة المؤسسات الخاصة و شبه العمومية الكبرى العاملة بنفوذ تراب الجهة التابعة للدولة كالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب و المكتب الوطني للكهرباء واتصالات المغرب وبريد المغرب وغيرها.

5- تمكين الجهة من ميزانية عامة و تبويبها بنفس الكيفية على غرار الميزانية العامة للدولة لتبرمج فيها كل تدخلات الدولة لمختلف القطاعات بالجهة (الفلاحة-الصيد البحري-السياحة- الطاقة و المعادن ...) و إعطاء الصلاحية للجهة لتحويل الإعتمادات المرصودة من قطاع إلى قطاع حسب ما تراه مناسبا لسد الخصاص الذي تعاني منه الجهة في قطاع معين أو حسب التوجهات الإستراتيجية و المشاريع التنموية للجهة و التي يجب أن يركز توزيعها على الجهات حسب معايير محددة تراعي الكثافة السكانية و الشساعة الجغرافية و مختلف المؤشرات التنموية لكافة المجالات التابعة للجهة.

علاقة الجهة بالدولة و السلطات الوصية و الجهات و الجماعات الأخرى:

فبالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا بشأن اختصاصات الجهات و التي تهم توزيع الصلاحيات بشكل عمودي، أي التعهد بمنح الهيئات الدنيا وظائف تشريعية و تنفيذية و مالية استنادا إلى التمييز بين المهام الوطنية و الجهوية و تفويض الصلاحيات التي تهم ميادين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للجهات، لا بد أن يكون للدولة أيضا الدور الأساسي في إرساء أسس الإستقامة القانونية

للجهوية التشاركية من خلال وضع مقتضيات قانونية واضحة وزجرية و السهر على تنفيذها على الجميع بكيفية عادلة و متساوية مع ضرورة اعتماد الجماعات على مساطر سلسة و واضحة في اتخاذ القرارات وآليات المراقبة الداخلية و التدقيق و الإستشارة القانونية مع إعطاء صلاحيات واسعة للمؤسسات الجهوية.

بالإضافة إلى دعم الإستقامة السياسية لضمان انتخابات حرة و نزيهة في إطار أحزاب قوية بأفكارها و بغيرتها على ثوابت الأمة، ذات قدرة إقتراحية فاعلة و برامج واضحة و هادفة تمكن من إنتاج نخبا ذات كفاءة عالية و أخلاق و غيرة وطنية لترقى بذلك إلى فعل سياسي يتوافق و مفهوم الجهوية الموسعة.

و يجب كذلك توفير الشروط المناسبة لإقامة تكوين المجالس الجماعية على أسس ديموقراطية سليمة تجعلها منتخبة بشكل عقلاني بمنحها تمثيلية للساكنة ذات مصداقية مقبولة سياسيا و اجتماعيا، وذلك عبر انتخاب مجالس الجهات بالاقتراع العام المباشر مع إنشاء أجهزة تنفيذية ملائمة و ذلك بهدف تجاوز العوائق المرتبطة بالتركيبية الحالية للمجالس الجهوية والتي تتكون من ناخبين كبار ممثلين لهيئات مختلفة من جماعات و غرف مهنية أدت فقط إلى إقبار الفكر الجهوي لدى المنتخبين و تكريس التفكير المحلي أو المهني الضيق.

كما ينبغي إعادة النظر في تمثيلية الغرفة الثانية من البرلمان المغربي التي لا يكاد إثنان في المغرب يختلفان على أن دور الغرفة الثانية لا يختلف كثيرا عن مثلتها الأولى، ولهذا السبب يجب أن يتحول دورها لتمثيل الجهات، وهذا التمثيل السياسي للجهات في هرم الدولة أي في القمة سوف يدعم وجودها السياسي و يجعل الجهات بالتالي تساهم في اتخاذ القرار السياسي على المستوى الوطني.

أما فيما يتعلق بعلاقة الجهة بالسلطة الوصية، فإن أبرز الإشكاليات التي ينبغي معالجتها ما تعلق بالحسم المهام الموكولة لرئيس الجهة و لوالي الجهة، ذلك أن الفكرة المتداولة حاليا و المتعلقة بجعل رئيس الجهة أمرا بالصرف بدل والي الجهة، فبقدر ما نستحسن هذا التوجه الذي سيصبح في المستقبل أمرا لا مفر منه، بقدر ما نريد أن يكون هذا التفويض تدريجي خاصة وأن النخب المنتخبة المعهود

إليها تسيير الشأن الجهوي لا زالت غير قادرة على استيعاب هذه المسؤولية التي ستلقى على عاتقهم. لذا فإن فكرة التدرج في تفويض الإمارة بالصرف ضرورية في المراحل الأولى من تطبيق الجهوية الموسعة.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية خلق مجالس اقتصادية جهوية بتعزيز القدرات التنموية للجهة و خلق تضامن اجتماعي بين المكونات الحضرية للجهة الواحدة و كذا خلق وكالات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالجهات للمساعدة على الإقلاع الإقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى العمل على تشجيع التعاون المشترك بين الجهات سواء داخل المملكة أو مع جهات أخرى أجنبية.

دور المجالس الجهوية في التنمية الجهوية :

لقد أبانت التجربة الحالية للجهوية أن الجهات استطاعت تفعيل دواليب التنمية بكافة مستوياتها، ولجهة كلميم-السمارة خاصة دورا فعالا في الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بكافة الأقاليم التابعة لها، ذلك أنها استطاعت، وبالرغم من محدودية الموارد المالية المتاحة لها، أن تشارك في إنجاز العديد من البرامج التنموية وذلك بنهج أسلوب الشراكة لما يذره من منافع تهم إنجاز كل المشاريع التنموية سواء منها المتعلقة بإنجاز البنيات والتجهيزات الأساسية أو تلك المرتبطة بتفعيل بعض القطاعات الإستراتيجية الكبرى للتنمية الجهوية، إذ أن هذه الجهة استطاعت عقد عدة شراكات مع العديد من المؤسسات الشيء الذي مكنها من إنجاز العديد من المشاريع التنموية المهيكلية و التي همت التهيئة الحضرية والطرق من خلال تهيئة كل مدن مقدرات الأقاليم التابعة للجهة وإنجاز الطرق بالعالم القروي، وإنعاش التشغيل، بالإضافة إلى المساهمة في إنجاز مشاريع في المجال الصحي، و برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و الربط الجوي الرابط بين الدار البيضاء و جهة كلميم-السمارة، الكهرباء القروية، برنامج تأهيل الواحات بالجهة، و إنجاز الدراسات ناهيك عن حل إشكالية العقار بهدف تشجيع الإستثمار.

فمن خلال تحليل هذا الزخم الكبير من المشاريع التي تم انجازها من طرف الجهة، يمكن الجزم أن الجهة استطاعت بفضل تسييرها المحكم وتوجهاتها الصائبة أن تتبوأ مكانة الصدارة في تحريك عجلة التنمية بكافة المناطق التابعة للجهة، وأصبحت مؤسسة المجلس الجهوي منبرا أساسيا وملاذا موثوقا من طرف الساكنة و المنتخبين ومن طرف السلطات الجهوية والإقليمية ومختلف مصالح القطاعات الحكومية الممثلة للجهة لطرح كبرى إشكاليات التنمية ومعالجتها إما عن طريق التمويل الذاتي والمباشر أو عن طريق نهج أسلوب الشراكة الذي أبان عن فعاليته ونجاعته أو بواسطة التدخلات الوازنة لمكونات المجلس الجهوي.

إلا أن ما تم تحقيقه على حد الآن لازال في نظرنا دون مستوى الطموحات التي نتطلع إليها نظرا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارة الجهة.

و لعل من بين الشروط الأساسية لإنجاح الجهوية الموسعة إعادة النظر في التقسيم الجهوي الذي لم يكتب له حاليا التوفيق في تحقيق التوازن بين الجهات والانسجام الداخلي لكل جهة و الذي يستدعي لتجاوز هذه الإختلالات إصلاحا جهويا يركز على ثلاث مبادئ أساسية تكمن في تحديد الجهات وحدودها على أسس كفيلة بخلق نمو مستديم وإسناد سلطات واسعة للجهات في إطار إعادة توزيع الإختصاصات مما يحتم إعادة النظر في تعامل المركز مع الجهات.

وفي هذا الصدد لابد من التركيز على وجهة نظر فعاليات هذه الجهة فيما يخص هذا الموضوع خاصة ما يتعلق بجهة كلميم-السمارة و التي كانت من بين الجهات التي تم إحداثها استنادا إلى المعطى التاريخي و الإثني والإيكولوجي. ولقد أبانت هذه الجهة بإجماع كافة فعالياتها وسكانها على أنها كانت فعلا جهة متميزة وتسير بخطى ثابتة نحو التنمية الشاملة بواسطة تظافر كافة الجهود ما بين أجهزة الدولة والقطاعات الحكومية والمنتخبين ومختلف المجالس المحلية و السلطات الجهوية والإقليمية والمحلية، حيث أثبتت

خاصة في السنوات الأخيرة عن انسجام مثالي وتعايش فعال كانت نتائجه تحقيق السلم الإجتماعي وانصهار مكونات الجهة بمختلف مشاربها السياسية والإجتماعية والثقافية، همها الأكبر و الأسمى النهوض بهذه الجهة إلى مدارج الرقي والإزدهار.

ولي اليقين أن هذه الجهة التي نلتبس بكيفية استثنائية الإحتفاظ بها ضمن منظومة الجهوية الموسعة المرتقبة، وهو الملتمس الذي عبرت عنه بقوة صارمة وإلحاح عميق كافة فعاليات ومكونات الجهة بمختلف أطرافها السياسية والإجتماعية ، ذلك أن هذه الجهة إذا ما تم تمكينها من الإختصاصات التي تم ذكرها سالفا وتعزيزها بالموارد المالية والإعتمادات الضرورية سوف ترقى إلى مدارج النمو و الإزدهار في كافة الميادين .

فجهة كلميم - السمارة التي تشكل ما يناهز 20% من مساحة التراب الوطني مكونة من أقاليم لها مؤهلات هامة مكنها من تحقيق التكامل الإقتصادي وذلك استنادا إلى ما تتوفر عليه من مؤهلات كبرى في العديد من الميادين:

- موقعها الجغرافي المتميز و الذي يعتبر صلة وصل بين شمال المملكة وجنوبها.
- جهة ذات 4 مطارات و3 موانئ إذا ما تمت إضافة بعض الأقاليم المجاورة لها.
- ساحل ممتد على أزيد من 200 كلم غني بثرواته البحرية.
- تجهيزات وبنيات تحتية جد مهمة.
- مؤهلات فلاحية ستمكن الجهة من فلاحية عصرية متطورة (مساحة صالحة للزراعة تقدر ب 210.000 هكتار). إذا ما تم إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة
- واحات النخيل تضم 1/5 الثروة الوطنية
- ثروة حيوانية هامة وخاصة تربية الإبل .
- ميناء بطانطان يعتبر ثاني ميناء على الصعيد الوطني من حيث الكميات المصطادة بمبيعات تقدر ب 1,5 مليار درهم مع تخطيط من طرف الجهة لتوسيعه وجعله ميناءا تجاريا وسياحيا لربط علاقات تجارية وسياحية بقوة تنافسية لا يستهان بها مع جزر الكناري.

- ثروات معدنية كبيرة كالحاس و الذهب والفضة والحديد و الزركون
بالإضافة إلى صخور ومعادن صناعية .

- قطاع سياحي واعد سيمكنها من أن تكون وجهة سياحية عالمية بفضل
إحداث محطتين سياحيتين كبيرتين للشاطئ الأبيض بإقليم كلميم و
الشبكية بإقليم طانطان، بالإضافة إلى مدارات سياحية ثقافية وإكولوجية
عبر كافة أقاليم الجهة .

فجهة كلميم-السمارة إذن غنية ليس فقط بثرواتها الطبيعية بل أيضا
برجالاتها، ذلك أن الساكنة مكونة أساسا من كافة القبائل الصحراوية وتعد
القاعدة الخلفية للصحراء المغربية ، فهي عايشة كل مراحل استقلال المغرب إلى
حين استكمال وحدته الترابية وشاركت دائما بالتضحيات الجسام من
ساكنتها التي تربطها أواصر القرابة بكل مستوياتها سواء بين مختلف الأقاليم
المكونة للجهة (كلميم-طانطان-السمارة-أسا الزاك-طاطا) أو بينها وبين
مثيلاتها الجنوبية (جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء - جهة وادي الذهب
الكويرة). هذه الخاصية السوسولوجية لتفرض على المفكرين في إعداد خريطة
جهوية مستقبلية عدم التغاضي عن هذه المعطيات، ذلك أن هذه الجهة ستكون في
وضعها الطبيعي والمستقر إذا ما تم إدماجها مع الأقاليم الجنوبية الأخرى في حين
أن فكرة إدماج هذه الجهة بجهة أخرى في الشمال (لا تربطها بهذه الجهة أي علاقة
إثنية أو سوسولوجية أو سوسيو ثقافية) مع استفادة الأقاليم المسترجعة من جهة
قائمة الذات، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى اختلالات سيصعب التكهن بنتائجها
خاصة على المستوى السياسي والإجتماعي لساكنة هذه المناطق، لكون هذا
التوجه لن يكون بتاتا سبيلا لتحقيق التنمية بهذه الأقاليم بقدر ما سيؤدي إلى
إضعافها والإسهام في تراجع مؤشرات التنمية لأن الجهة استطاعت أن تكرر
الإنتماء الجهوي وتوحيد الأفكار والتوجهات وإذكاء روح الغيرة الجهوية سواء
لدى الساكنة أو المنتخبين، وخير دليل على ذلك استماتة كافة الفعاليات المحلية
والجهوية في الدفاع بقوة وبغيرة قل نظيرها معبرين عن ذلك في مختلف المناسبات

بأسلوب راقى وحضاري دونما أي غلو أو تطرف، وهذا في حد ذاته مكسب يعد من بين أهم المكاسب النبيلة التي تحققت بفضل الجهوية الحالية، وتلتمس كافة فعاليات هذه الجهة بكل أطيافها العمل على إبقاء هذه الجهة على ما هي عليه، وإن اقتضى الحال تعزيزها ببعض المناطق أو الأقاليم المجاورة والتي تتوفر على خاصيات متقاربة ومتكاملة مع خاصيات جهة كلميم-السمارة.

إن الإحتفاظ بهذه الجهة مراعاة للظرفية الإستثنائية التاريخية والسوسيو لوجية، لن يمكن فقط من تحقيق تنمية مندمجة بالأقاليم التابعة لها، بل سيتمكن أيضا من دعم الإستقرار السياسي والأمني بها أولا وبباقي الأقاليم الصحراوية الجنوبية باعتبار أن ساكنة هذه الجهة المكونة من مختلف القبائل الصحراوية لتربطها أواصر القرابة القوية بكل مستوياتها مع سكان الأقاليم المسترجعة تجعلها تنفعل بانفعالاتها وتتأثر باختلالاتها.

ولنا اليقين أن الجهوية الموسعة ستكون إحدى الركائز الأساسية والحاسمة لاختيار ديمقراطي حقيقي يروم إشراك المواطنين في صنع القرار المتعلق بتدبير شؤونهم المحلية فضلا عن كونها تجسيدا ملموسا لسياسة القرب وبلورة خلاقة لجدلية التنمية والديمقراطية.

كما ستكون منهجا هاما يتأسس على مفهوم جديد لتدبير المجال الترابي، يرد الإعتبار للمحلي وللنخب المحلية ويضع كغاية له ديموقراطية التنمية في إطار منطق التضامن بين الجهات ووحدة الدولة، ويراهن على عودة النخب المحلية إلى الاهتمام بالشأن المحلي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.